المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظام السياسي الأمثل... بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان
اسم الكاتب: م. عبد الكريم سعد محجوب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2135
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 05:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي الأمثل ... بين الواقع والطموح
دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان

المدرس عبد الكريم سعد محجوب(*)

المقدمة : عرض لمفهوم الحكم الصالح

يعد مصطلح الحكم (Governance) دالا على ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وطبيعة استثمار الموارد المتاحة وما يترتب على ذلك من تطورات اقتصادية واجتماعية والحكم مفهوم يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية مضاف اليها عمل المؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وبذلك فأن مفهوم الحكم أوسع من الحكومة وهو يد على الإثبات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات او في التأثير عليها .

اما الحكم الصالح وهو موضع بحثنا (Good governance) كمفهوم اعتمدته الأمم المتحدة في اطار وضع تصوراتها لنظام حكم قيمي يمكن خلاله ممارسة السلطة السياسية بإدارة شؤون المجتمع بما يحقق التطور والنمو والتقدم ، وقد اشترطت دراسات المنظمة المذكورة على ان يكون نظام الحكم الصالح منتخبا . r الانتخابات النزيهة وسيلة القادة في تولي المناصب الحكومية وهي ملزمة بتطوير موارد المجتمع وتحقيق الرفاهية للافراد ، وضمان الرضا الشعبي والمشاركة السياسية .

ويمكن تأشير أبعاد ثلاثة في إطار ممارسات الحكم الصالح الخاصة بادارة الشؤون العامة وهي :

البعد السياسي اي طبيعة السلطة السياسية ومدى شرعية القادة السياسيون، البعد التقني وهو خاص بمعيار الكفاءة والفاعلية التي يتطلبها العمل الاداري العام ، اما البعد الاقتصادي – الاجتماعي فيتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جانب ومن جانب اخر اليات السياسة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتضمنه من معد الفقر ومستوى التعليم والصحة ونوعية الحياة وطبيعة العلاقات مع المجتمعات الاخرى .

ان الابعاد الثلاث تترابط ببعضها فتنتج الحكم الصالح من خلا ادارة عامة فاعلة مستقلة عن نفوذ السياسيين ، كما ان على الدولة ان لا تهيمن على المجتمع المدني وان لا تغيبه ، كما ينبغي مراقبة السلطة السياسية والشفافية ، وتحقق الرفاه العام وبالتالي فأن الحكم الصالح هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا يعتمد على تكامل عمل الدولة بمؤسساتها مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، ويتكون المجتمع المدني الذي

(*) المعهد الطبي التقني / بغداد

يقع بين الافراد والدولة من مجموعات منظمة او غير منظمة ، ومن افراد يتفاعلون اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا[1] .

ويمكن تعريف المجتمع المدني على انه مجموعة المؤسسات والفعاليات والانشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة ، باعتبارها الوحدة الاساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية ، والدولة ومؤسساتها واجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية اخرى[2] .

ان فكرة البحث عن نظام الحكم الصالح ليست وليدة العصر الحديث . انما هي طموح الانسان منذ فجر التاريخ ، فمحاولة افلاطون في رسم تصورات للدولة المثالية القائمة على تخصص الاعما ، وممارسة كل شخص عمله تحقيقا للبعد والنفع العام مثل على ذلك وأعقبه اغلب فلاسفة العصور[3] .

أولا : قياس الحكم الصالح

ان محاولة تعميم ضوابط ومعايير وقواعد دستورية محددة لتشكيل انظمة الحكم بشكل متطابق لكافة المجتمعات قد تحظى بالفشل . اذ قد تحمل بعض التعسف الناتج عن عدم احترام الثقافات السائدة في تلك المجتمعات ، والتنوعات في مستويات التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . ولكي تقترب النظرية من التطبيق لابد من انسجام نظام الحكم الصالح لمجتمع ما مع اولويات ذلك المجتمع وفقا لثقافته ومستوى تطوره ، ليتسنى تدريجيا تطوير الادارة والحكم وترفع من مستويات المشاركة السياسية والثقافية والمحاسبة والمسائلة .

ورغم ذلك فأن هناك خصائص للحكم الصالح عديدة ومتنوعة ، قد تختلف من حيث أولويات التطبيق من مجتمع الى اخر ، وهذه الخصائص قد تكون سياسية او اقتصادية ، اجتماعية وإدارية ، وهي تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية والإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد كناشطين اجتماعيين.

وتضع دراسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية تسعة معايير وهي :

) المشاركة	) حكم القانون	) الشفافية
) حسن الاستجابة	) التوافق	) المساواة وخاصة تكافؤ الفرص
) الفعالية	) المحاسبة	) الرؤية الإستراتيجية

اما المشاركة السياسية فتتطلب دولة ديمقراطية حيث المناقشة الحرة ، التي قد يشترك فيها كل الافراد مما يؤدي الى نوع من الاتفاق الفعلي بصدد القرارات التي تؤثر عليهم جميعا . والديمقراطية ظاهرة قديمة ، وهي ترتبط بالمناقشة الحرة . وهي كعملية سياسية مبنية على اساس ان الافراد وصلوا الى مرحلة الرشد والمسؤولية وا م احرار ومتساوون. r

---

[1] **اسماعيل الشطي واخرون : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط**
–

[2] **احمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط**
:

[3] **نزار الطبقجلي : الدولة المثالية عند افلاطون ، بغداد ، شركة الطبع والنشر الاهلية،** **:**

مفاهيم الرشد والحرية والمساواة تعد مقومات اساسية للديمقراطية . وان الديمقراطية هي حكم الاغلبية اي خضوع الاقلية لرأي الاغلبية ، وذلك لصعوبة التوصل الى الاجماع . وترتبط بالديمقراطية الحريات الفردية وحكم القانون والاختيار الحر للحكومة من خلا الانتخابات ، وحماية الحقوق المدنية ، والقضاء على الامتيازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتتحقق المشاركة السياسية من خلا قدرة الشعب في التأثير على الحكومة وانتقاد سلبياتها . وهكذا فأن انتقاد الاشياء كما هي ، او في اطار السعي لما ينبغي ان تكون ، يعد امرا مهما في الديمقراطية يمس بشكل مباشر ميدان السياسة[٤].

ويمكن القو ان المشاركة السياسية تنعدم في مجتمع القيم البدائية الموروثة من الماضي، وخصوصا من عصور الانحطاط والتدهور ، وسيادة الشهوات الفردية والفنوية والروابط الاسرية والقبلية والاقطاعية والطائفية على الروابط والقيم الوطنية والقومية الموحدة الحديثة التي يتطلبها هذا العصر[٥]. فالنظام السياسي الامثل (الحكم الصالح) الذي نبتغيه قائم على نظام اجتماعي مستقيم تتنفس فيه الطاقة الانسانية المبدعة عبر المشاركة السياسية، مجتمع يرتبط فيه القانون والاخلاق والعمل ككل بالحاجة البشرية[٦].

نظام سياسي مثالي كالذي يصفه الفلاسفة حيث تسود فيه المساواة والتكامل . وتتحقق فيه السعادة الانسانية المنشودةعبر الانسجام والتوازن بين الفرد والدولة ، وتختفي ظاهرة الظلم والتناحر الطبقي، ويسود العد والحكمة وحسن النية والوفرة والحس السليم في ظل حكومة عادلة وموظفين فضلاء منضبطين[٧].

اما حكم القانون (Rule of Low) ويعني ان القانون ، وليس الحاكم هو السيد فهو ينطبق على السلطة الحاكمة كما ينطبق على المحكومين (الرعية). والحاكم الخاضع لحكم القانون محاسب بحسب القوانين نفسها التي يحاسب ويعاقب بموجبها المواطنون . والقانون السيد هو الذي سنته هيئة تشريعية شرعية هي بدورها خاضعة لحكمه . كما يتطلب الامر سلطة قضائية منفصلة على السلطتين التشريعية والتنفيذية ن تسهر وتحرص على تطبيقه وعلى احترامه من قبل العاملين باسم السلطة . وهناك شروط شكلية مهمة للقانون منها عموميته وعلانيته ن قابليته للتطبيق ، وقدرته على معالجة القضايا المستقبلية[٨].

ويمكن القو ان الشفافية تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها . وتعد المعلومات الدعامة الاساسية التي تبنى عليها القرارات عموما .كما تبنى عليها الحقائق والتقديرات القيمة وبعد استكما جمع المعلومات والبيانات والاحصاءات يجب دراستها والعمل على تكاملها وتصنيفها وتنظيمها وتحليلها واستحصا الاستنتاجات واعداد الموازنات فيما بينها[٩].مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجا السياسة العامة .

---

[4] **برهان غليوي واخرون : نحو مشروع حضاري نهضوي عربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط**

[5] **قسطنطين زريق : ما العمل ؟ حديث الى الاجيال العربية الطالعة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، : ::**
:

[6] **نازك الملائكة واخرون : قراءات في الفكر القومي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط**

[7] **عبد الله عبد الدايم واخرين : العرب الى اين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط**

[8] **علي خليفة الكواري : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط**
: – :

[9] **شوقي ناجي جواد واخرون: مبادئ الادارة، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، :**

ويجب ان تكون المعلومات منشورة وعلنية وبشكل دوري من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة ، ومن اجل تحجيم الهدر ومحاصرة الفساد .

- أما حسن الاستجابة فيعني قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية احتياجات افراد المجتمع .
- والتوافق يرمز الى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من اجل تحقيق المصالح العامة عبر السياسات العامة .
- والمساواة تتضمن منح فرص متكافئة للرجا والنساء من اجل الارتقاء العالمي وتحسين اوضاعهم .
- والفعالية تتضمن القدرة على تنفيذ المشاريع الخدمية عبر ادارات كفوءة وعقلانية وتحافظ على الموارد من الهدر .
- وتتطلب المحاسبة توفر مؤسسات تخصصية ادارية للمراقبة وجمع المعلومات عن المسؤولين ومساراتهم الوظيفية ، ويساهم في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حفاظا على الصالح العام من تعسف واستغلا السياسيين .
- اما الرؤية الاستراتيجية فتشمل المواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجتمع والاستراتيجية تابعة للسياسة ونابعة منها . فالسياسة هي الوسط الذي ينشأ فيه الفعل الاستراتيجي ، هدفا ، وتخطيطا ووسيلة . والاستراتيجية هي عملية اختيار الوسائل وتحديد البدائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف .

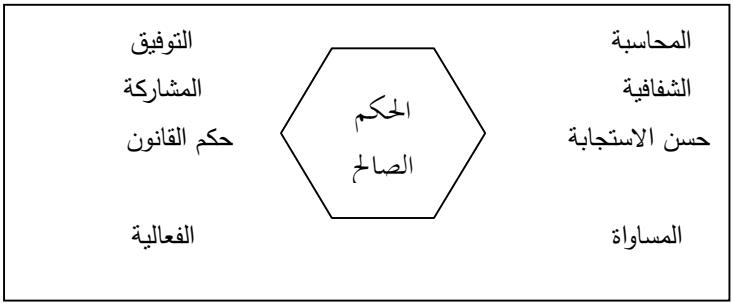

مخطط الحكم الصالح

ثانيا : معوقات الحكم الصالح

– الفساد :

ان اغلب التجمعات البشرية في الماضي والحاضر قد شهدت قدر من الفساد . ((فالمجتمع الفاضل)) لم يولد بعد . لذا انصب الاهتمام على حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط الياته ، مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل المجتمعات .

والفساد كما عرفه البنك الدولي ((ساءة استعما الوظيفة العامة للكسب الخاص)). فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبو او طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم

---

[10] **اسماعيل الشطي واخرون : مصدر سبق ذكره ، ص ((**

[11] **عبد القادر محمد فهمي : المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، بغداد ، دار الرقيم للنشر والتوزيع ، ط ( ))**

:

وكلاء او وسطاء لشركات او اعما خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق ارباح خارج اطار القوانين الفرعية.كما يمكن للفساد ان يحدث عن طريق استغلا الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وبذلك يتعين الاقارب او سرقة اموا الدولة مباشرة. وهناك مستويات للفساد ، فالفساد الصغير يتضمن (الرشوة والعمولة في القطاع العام والخاص وسرقة الما العام) اما الفساد الكبير المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح وعلى المستويين السياسي والبيروقراطي. وفي العادة يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي.حيث تتحو الوظائف البيروقراطية العليا الى ادوات للاثراء الشخصي المتصاعد. وهو ما وصفه ابن خلدون في مقدمته الشهيرة ((الجاه المفيد للما)) واختلاط ((التجارة)) ((بالاماوة)).يومنا هذا نشهد استعداد نفر من رجا الاعما النشطين اقتصاديا للانتقا من مواقع التجارة الى الجاه الاداري والسياسي تحت شعارات براقة ذات طابع اصلاحي وانفتاحي.

وهكذا نجد ممارسات الفساد الكبير في قلب الازمة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية .

وفي وصف للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الفساد واثره في بلاده ((الجزائر دولة مريضة بالفساد، دولة مريضة في ادارتها ، مريضة بممارسات المحاباة ن ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة ، وعدم جدوى الطعون والتظلمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب ن مريضة بتبذير الموارد العامة ينهبها بلا ناه او رادع)) وقد وجد الرئيس بوتفليقة ان هذه الاعراض((أضعفت الروح المدنية ، وابعدت القدرات ، وهجرت الكفاءات ، ونفرت اصحاب الضمير، وشوهت مفهوم الدولة ، وغاية الخدمة العمومية)). فهل هناك كارثة اكثر من ذلك؟ فالفساد يصيب اخلاقيات العمل وقيم المجتمع فيخلق حالة ذهنية لدى الافراد تبرره ، فتصبح الرشوة والعمولة والسمسرة تدريجيا مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية . وفي غمار ذلك يفقد القانون هيبته لان المفسدين يملكون تعطيل القانون ، ويمسي المواطن مدركا ان الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والصارمة لا من المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ، فتصبح مخالفة القانون هي الامل واحترام القانون هو الاستثناء .

ويمكن تحديد محاور للحركة تساعد على محاصرة ظاهرة الفساد والقضاء على تداعياتها السلبية على عملية التنمية ومسيرة التقدم وهي :

- محور توسيع رقعة الديمقراطية والمسائلة وذلك من خلا توسيع دائرة الرقابة والمسائلة من جانب المجالس التشريعية ، والاجهزة الرقابية ، ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق درجة اكبر من الشفافية في العقود الدولية والعطاءات واتفاقيات المعونة ويمكن القو ان تداولية السلطة الحل الامثل لمشكلة الفساد .
- محور الاصلاح الاداري والمالي يتجلى ذلك من خلا تشريع قواعد وضوابط لمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي (بالاحالة او الوكالة) اختلاط الما العام والما الخاص .
- محور اصلاح هيكل الاجور والرواتب : لابد من تحسين اوضاع صغار وكبار الموظفين ، كي يمكن محاصرة الفساد عند ادنى المستويات ، ان توفير اداة للعيش الكريم خلا تحسين الاجور والمرتبات يساعد في زيادة درجة حصانة الموظفين

اننا وبقدر حاجتنا لمراصد حقوق الانسان نحتاج اليات للكشف عن ممارسات الفساد[١٢].

– ازمة الديمقراطية وحقوق الانسان

ليس للديمقراطية مفهوما علميا محدد، وبالتالي يمكن تعريفه بشكل دقيق لا يقبل المناقشة والشك . بل الديمقراطية تعبير قابل للتغيير تبعا للظروف. ورغم ذلك فأن المرء يشعر بأن نظامه السياسي ديمقراطي ام لا رغم اختلاف الشقاقات. ففي الحزب البرجوازي تكون الديمقراطية مرادفة للحرية الفردية في اطار المجتمع الرأسمالي، والمساواة القانونية للجميع. وعدم تدخل السلطة الحاكمة في الرأي والحياة الشخصية. وتحتاج هذه الديمقراطية لتكون صحيحة مجموعة وسائل للتنفيذ. كالاعتماد على الانتخاب وحرية تكوين الاحزاب وحرية الصحافة واحترام استقلا القضاء .

ان المجتمعات الاوربية الحديثة طورت وسائل تضمن ممارسة هذه الديمقراطية، واو هذه الوسائل واهمها انشاء نظام سياسي ديمقراطي بالاعتماد على المكونات التالية:

– الاعتماد على مبدأ انتخاب عناصر السلطة المختلفة التشريعية والتنفيذية .

– تعميم مبدأ السلطة القانونية التي حلت محل السلطة المطلقة للحاكم غير المحدود بالقانون ومبدا احترام السلطة القضائية التي لا تخضع الا للقانون .

– الاعتراف بمجموعة الحريات العامة واساسا حرية تكوين تنظيمات نقابية وسياسية وحرية الصحف والنشر .

اما المنظور الاشتراكي للديمقراطية فقد ربط النظام السياسي الديمقراطي بنمط الانتاج الرأسمالي عبر طروحات ماركس الذي اوضح المضمون الطبقي للديمقراطية البرجوازية وكذلك حدودها ونواقصها بالنسبة للجماهير الكادحة .

ولم يعتبرها ماركس ديمقراطية مزيفة بل اعتبرها حقيقة مهمة رغم نواقصها وتقدم مهم يقف بالضد من تخلف الانظمة المستبدة ، واراد من خلا النظام الاشتراكي ان يطور الاشتراكية من خلا الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهذا بالذات ما يجعل الديمقراطية مفرغة من المعنى بالنسبة للجماهير الكادحة .

اراد ماركس تحرير المجتمع من سيطرة القوانين الاقتصادية ومن نتاج الاستلاب السلعي او الاغتراب الذي يتسم به نمط الانتاج الرأسمالي كانت تتجلى ديمقراطية ماركس بالرغبة بان تكون الممارسات الاجتماعية هي فقط تخلق النمط الجديد للتنظيم الاقتصادي والسياسي .

وفي معرض بحثنا عن النظام الامثل نجد ان برنامج الاصلاح الديمقراطي للمجتمع يتطلب:

– ضرورة احترام المصالح الاجتماعية المختلفة لمجموع الفئات المشتركة في المجتمع الوطني. ان الاغلبية والاقلية ، الدينية واللغوية ، الرجل والمرأة . ولابد من ان يحترم النظام الاجتماعي اختلاف هذه المصالح .

– ضرورة ربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية ، اي ضرورة تكملة الاصلاحات الاساسية لضمان قدر من المساواة والتضامن الاجتماعي ، مع مراعاة احتياجات الفاعلية في آليات الاقتصاد في المرحلة الراهنة .

---

[12] **محمود عبد الفضيل : مفهوم الفساد ومعاييره ، المستقبل العربي ، عدد ، تشرين الثاني)** : – :

-- ضرورة تكملة معاصرة المجتمع مرحلا اعلان مبادئ فصل الدولة عن الدين اي اعلان مبادئ العلمنة ، والعلمنة هنا لحفظ المبادئ الدينية بعيدا عن التزوير الناتج عن تدخل المصالح الاقتصادية الطبقية والحكم السياسي .

-الاقتناع بأن السلطة السياسية ينبغي ان تكون ناتج اختيار حر للجماهير من خلا ممارسات سياسية . وبالنتيجة ترك نظام الحزب الواحد او المهيمن[١٣] .

حقوق الانسان والنظام السياسي الامثل :

اهتم الباحثين من كافة الاختصاصات بقضية حقوق الانسان . ففي القانون الدولي نجد هذه الحقوق تتجلى بأ ا القواعد التي تضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتادي وبازالة كافة اشكا التمييز العنصري او الديني . أما حقوق الافراد فتشمل الحقوق المدنية والسياسية وخاصة الحق في الحياة والحرية وبعدم التوقيف التعسفي او الخضوع للتعذيب الديمقراطية ، وحق المشاركة في الحياة العامة والتنقل والاقامة . وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق بالعمل والضمان وتشكيل نقابات والحق بالعيش بصورة لائقة والحق بالثقافة والتعليم[١٤] .

ان هذه الحقوق والقيم لا يمكن ان تجد لها تربة صالحة ومناخ مناسب الا في ظل الحكم الصالح .. الحكم الامثل حيث السلطات التسلطية اضعف في منظومة ضمن نظام ميزاته الرئيسية : انتخاب المواطنين ، الدور الفاعل للبرلمان ، قضاة مستقلون ان السلطة المبتغاة هي التي تتضمن الموافقة العامة او القبو العام الاختياري والحقيقي، وليس ذلك القبو الذي يمكن تحقيقه عن طريق اداة خارجية هي الضغط والاكراه. والقو ان الحكومة شرعية لايعني ا ا حكومة صالحة وتحقق الصالح العام ، بل يعني فقط كون المواطنين المحكومين يعتبرو ا ذات سلطات شرعية دستورية . اي ان هذا النظام السياسي لم يغتصب السلطة[١٥] .

الخاتمة

ان الله تعالى في خلقه للكون اوجد التنوع ، فالحياة البشرية شهدت اجناس وأعراق وأقوام مختلفة في اللون والشكل والثقافة وهناك اديان في داخلها مذاهب واتجاهات ومجاميع .. الخ وبالضرورة ان ما يختاره تكوين مجتمعي ليشكل نمط لنظام سياسي ما نابع عن تلك الثقافة ومنفذ لها، قد لا يتلاءم مع مجتمع اخر وربما ان فرض عليه النظام سيؤدي الى هلاكه. فبعض المجتمعات الفلاحية ليست بحاجة لاحزاب برجوازية، كما ان السلطنات ليست بحاجة للجمهوريين . ورغم ذلك نحن لا نبرر الاستبداد بحجة انه يقف بالضد من ديمقراطية الحزب. كما لا نعتمد على التراث فحسب كما تفعل السلفية الدينية عندما وجدوا المشاكل التي يواجهها

---

[13] **سمير امين واخرون: ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، –**

[14] **باسل يوسف: في سبيل حقوق الانسان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط : : –**

[15] **موريس دوفرجيه : في الدكتاتورية ترجمة د هشام متولي ، مراجعة د عبد الله عبد الدايم ، بيروت منشورات عوبدات ، ط –**

المجتمع المعاصر ليست جديدة، وان الاجابة عنها موجودة في تجربة الماضي فقط. كما لا نأخذ بضرورة التحديث دون احترام لاستمرارية التاريخ مما يؤدي الى فقدان الشخصية الذاتية كما يفعل انصار التغريب.

انما نبحث عن قيم نعدها معيارا لصلاح نظامنا السياسي المبتغى ، قيم من المضمون وليس الشكل فكل الشعوب لا تعشق الاستبداد وتسعى للحرية والمشاركة السياسية ، والقانون سمة الحضارات وتراثها منذ فجر التاريخ وليس اختراع جديد لحضارة غربية معاصرة والشفافية تحسين الصدق والوضوح ، كما ان المساواة وحقوق الانسان والمعايير الاخرى هي خلاصة الحاجات الملحة للتجمعات الانسانية .

لنعمل جميعا كما لو كنا مضطهدين وان ذاتنا الانسانية ينتهك حقها في كل مرة يضطهد فيها انسان اخر . فحقوق الانسان ليست مسألة كمالية وانما الامر الاكثر اهمية في الحياة.